

مَنْهَج التَّحْلِيل النَّحْوِي عِنْد أَبِي حَيَّان فِي «تَفْسِير الْبَحْرِ الْمَحِيط»

تاريخ قبوله للنشر ٢٠٠٣/٦/٢

تاريخ تسلّم البحث ٢٠٠٣/١/٢٦

عبد الحميد مصطفى السيّد*

Abstract

This research studies the aspects of the syntactic analysis by ABEE HAYYAN in his book 'Tafseer Al Bahr Al Muheet'. The research tried to show his characteristics in analyzing through principles and controls, which he used to judge the syntactic aspect; the meaning was the major principle of these controls besides others. This indicates that ABEE HAYYAN had overcome many characteristics of the syntactic phenomenon.

The research reached to the most important means that were used by ABEE HAYYAN in showing cohesion of the text of the Holy Quran, and investigated these means, classified then into four levels, which make it proper to the introduction of text linguistics.

ملخص

حاول البحث بيان سمات أبي حيان النحوي المنهجية في تحليله من خلال الأصول والضوابط التي أقام عليها تشكّل الوجه النحويّ في تفسيره «البحر المحيط»، وكان المعنى وقضاياه من أكثر هذه الضوابط حضوراً إلى جانب ضوابط أخرى؛ مما يدلّ على أنّ أبا حيان وقّف على خصائص كثيرة من الظاهرة النحوية، صادراً في ذلك عن نزعته الظاهرية.

وتوجّ البحث بإبراز أهم الوسائل التي كان يستعين بها أبو حيان في بيان اتساق النصّ القرآني، وتآخذ آياته وسوره وانسجامه، وقد رصّد البحث هذه الوسائل وصنّفها في مستويات أربعة، هي: المستوى النحوي والمعجمي والدلالي والتداولي؛ مما يصلح أن يكون مدخلاً لنحو النصّ.

مقدمة

يأتي «تفسير البحر المحيط» لأبي حيان النحوي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، واحداً من كُتُب التفسير الجامعة؛ إذ يُعدُّ من عيون ذخائر التراث، نظراً لسعته وغزارة مادّته، فقد كان أبو حيان نفسه يُسمّيه «الكتاب الكبير».

والكتاب غنيّ بمسائل النحو والصرف والقراءات القرآنية، متواترها وأحاديها

* قسم اللغة العربية وأدائها، كلية العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية - الزرقاء / الأردن.

مَنْهَجِ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْخَيْطِ» عبد الحميد مصطفى السيد
وشاذها، وبشواهد العربية واللهجات.

وهو، بعد كُلِّ أولئك، يقف الدارسَ على مناهج البحث وطرائقه وأصول
الحوار والمناقشة، فهو لا يعرض الآراء دون أخذٍ وردٍ، وإنما نجده، في تحليله الآيات
الكريمة، يحاور ويُناقش ويُعلِّل رأيه ويُرجِّح ما يراه مناسباً، مما يدلُّ على أنه وَقَفَ
على كثيرٍ من خصائص الظاهرة اللغوية وتحليلها وتفسيرها، وهذا ما سنُبيِّنه تالياً.

مذهب أبي حيان النحويِّ

كان أبو حيان بصريُّ النُّزعة في النُّحو، يذهب مذهب سيبويه وينهج نهج
البصريين ويقتفي أثرهم؛ فقد جعل كتاب سيبويه كما ذكرنا أهمَّ الكُتُب التي يعتمد
عليها في فهم كتاب الله، وأثنى عليه وأكثر من الاستشهاد بأقواله.

ولم يكن أبو حيان متعصباً لمذهب البصريين، بل يُعلن، صراحةً، أنه ليس
متعبدٌ بقول نحاة «البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم نُبِتَ بنقل الكوفيين من
كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون»^(١).

ويُوصَف أبو حيان بأنه «شَيْخُ الالتزام والمحافظة»^(٢) ويبدو ذلك من خلال:

١- التزامه بظاهر النُّص

كان أبو حيان ظاهرياً، يَسِير مع الظاهرة اللغوية في معالجاته النُّحوية وتفسيره
القرآن الكريم، ولا يصير إلى التَّأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره ولا سيما
إذا لم يَقُمْ دليل على خلافه، وَيُودُّ لو يَصِلُ إلى منطوق الآية بأقرب طريق، دون
إضمارٍ أو تقديمٍ أو تأخيرٍ أو جَرِيٍّ وراء مناقشات لا طائلَ مِنْ ورائها^(٣).

وظاهريَّة أبي حيان في النُّحو تتمثَّل في أنه وافق مَنْ نادى بالظاهريَّة من
الأندلسيين كابن حزم الظاهري وابن مضاء القرطبي، خلافاً لمن ذهب من المحدثين
والمستشرقين من أنَّ ظاهريَّته كانت بسبب تمسكه بأراء النحويين الأوائل، ولا سيما
سيبويه^(٤).

ومما يدلُّ على علاقته بالنزعة الظاهريَّة أنه كان يُلجح على الظاهر في تفسيره
وفي كلِّ حُكْم يرتئيه، ونجد هذا على امتداد البحر، ومن عباراته في ذلك: والظاهر،

مَنْهَجِ التَّحْلِيلِ التَّحْوِي عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» عَبْدِ الْحَمِيدِ مُصْطَفَى السَّيِّدِ

والذي يظهر لي، لا يظهر، وظاهر التركيب يأباه، متى كان حمل الكلام على غير إضمار مع صحة المعنى كان أولى من حمله على الإضمار، الحمل على الحقيقة أولى من ادعاء المجاز، وهذا خلاف الظاهر والأكثر في لسان العرب^(٥).

ونراه يتسلَّح بهذه النزعة في أثناء المفاضلة بين رأيٍ ورأيٍ، أو في رده مسألة من المسائل، من ذلك قوله في ردوده: «العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنما يكون لمرجح^(٦)» «وهذا فيه بعد عن هذا التركيب وصرف عن الظاهر بغير ضرورة تدعو إلى ذلك^(٧)»... ونحو ذلك من العبارات، مما يؤكِّد التزامه بظاهر النص.

ب- التزامه بالصناعة النحوية

ويقف من الصناعة النحوية، أيضاً، موقف الالتزام والمحافظة؛ ولذا نراه يُحَاكِم الظاهرة النحوية أو المسألة وفقاً لما تقتضيه قيود الوظائف النحوية: الصرفية والنحوية، والدلالية، فهو يتمسك بهذه القيود، ولم يكن يسمح أن يتهاون في مجاوزة معطيات هذه الصناعة ولو كان الوجهُ موافقاً للمعنى، يقول في ذلك: «وما ذكره الزجاج وأوضحه ابن عطية صحيح من حيث المعنى، لكنَّ صناعة النحو لا تُساعد عليه^(٨)».

وكثيراً ما يعترض على الزمخشري وغيره حين يلقي فيهم نزعة التحرُّر من قيود الصناعة النحوية، بل إنَّ معظم ردوده كانت تنطلق من هذا المبدأ؛ من ذلك أن أبا حيان يرى أن معنى الأداة (ثم) في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ الأنعام: ١؛ هو المهلة في الزمان على أصلها، وينقل عن ابن عطية أنها دالة على قُبْح فعل الذين كفروا؛ لأن المعنى أن خلقه السموات والأرض وغيرها قد تقررُ وآياته قد سطعت، ثم بعد ذلك كله قد عدلوا بربهم، فهذا كما تقول: يا فلانُ أعطيتك وأكرمتك وأحسننت إليك ثم تشتمني، أي بعد وضوح هذا كله.

ويروى عن الزمخشري أن (ثم) للاستبعاد، أي استبعاد أن يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته. ويعلق أبو حيان قائلًا: وليس بصحيح؛ لأن (ثم) لم توضع لذلك، وإنما للتوبيخ أو الاستبعاد مفهوم من سياق الكلام، لا من مدلول (ثم)، ولا أعلم أحداً من النحويين ذكر ذلك، بل (ثم) هنا للمهلة في الزمان^(٩).

مُتَّحِ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» عَبْدَ الْحَمِيدِ مُصْطَفَى السَّيِّدِ

أما موقفه من أصول النحو: السماع والقياس والاستصحاب، فسنيئته عند الحديث على الأصول والضوابط التي تشكّل الوجه النحويّ أو اختياره عنده.

مسائل النحو في البحر المحيط

يُعدُّ البحر من أهمّ كتب الإعراب وأجمعها فائدةً وأكثرها تفصيلاً، ومن يقرأ «البحر» يجد مادة غزيرة وتتبعاً دقيقاً لأصول الصناعة النحوية؛ فقد اهتمّ أبو حيان في بحره باللغة والنحو والصرف والقراءات واللهجات إلى جانب كشف معاني الآيات القرآنية الكريمة وتوضيحها.

يعرض أبو حيان لكثيرٍ من مسائل النحو مفصلاً في كل مسألة، مُلمّاً بها من جميع أطرافها، يذكر الرأي والرأي الآخر في إفاضة وتفصيل. وقد اتّسمت كثير من الوجوه الإعرابية وغير الإعرابية التي عرض لها، بالتعدّد واختلاف النحويين والمعريين في توجيه هذه الوجوه، وكان موقف أبي حيان من هذا التعدّد يتمثل:

أ- إجازة أكثر من وجه:

وتتخذ هذه الإجازة ثلاث صور:

١- فقد يورد أكثر من وجهٍ في المسألة الواحدة، منه ومن غيره، دون أن يفاضل بينها.

٢- وقد يرفض وجوهاً من الوجوه التي يذكرها، ويجيز وجوهاً أخرى منها.

٣- وقد يصف بعض الوجوه التي يذكرها بالقوّة، ويصف الأخرى بالضعف.

أمّا الصورة الأولى فمثالها ما جاء في تحليل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدَّوْا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ البقرة : ٢٧١ قال أبو حيان^(١٠): ومن قرأ برفع الراء في (ويكفر) فيحتمل أن يكون الفعل خبر مبتدأ محذوف، أي : ونحن نكفّر ويحتمل أن يكون مستأنفاً لا موضع له من الإعراب، ويحتمل أن يكون معطوفاً على ما بعد الفاء.

وقوله : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ البقرة : ١١٤ .

مَنْهَجِ التَّحْلِيلِ التَّحْوِي عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» عَبْدِ الْحَمِيدِ مِصْطَفَى السَّيِّدِ

قال أبو حيان^(١١): (أن يذكر) يحتمل أن يكون مفعولاً ثانياً لـ (منع)، أو مفعولاً من أجله... أو بدلاً من (مساجد) بدل اشتمال... أو مفعولاً على إسقاط حرف الجر.

وإذا كان الوجه منقولاً من غيره كان يُصَرِّحُ بعبارات: قيل...، جوزوا...، وذهب بعض العربيين. ومثاله قوله تعالى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ النساء : ٧٧ .

قال^(١٢): (أو) على بابها من الشكِّ في حقِّ المخاطب، ثم ذكر أربعة أوجه أخرى، فقال: وقيل: للإبهام على المخاطب. وقيل: للتَّخْيِيرِ. وقيل: بمعنى الواو. وقيل: بمعنى بل.

أما الصورة الثانية فمثالها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ حَاجِّ إِبْرَاهِيمَ فِي ربه أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمَلِكَ﴾ البقرة : ٢٥٨ . قال أبو حيان^(١٣): (أَنْ آتَاهُ) مفعول من أجله... ثم يذكر وجهاً عن الزمخشري بقوله: وأجاز الزمخشري أن يكون التقدير: حَاجٌّ وَقَتَّ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمَلِكَ، قال ويعلِّقُ قائلاً: فَإِنَّ عَنِّي أَنْ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ فَيُمْكِنُ ذَلِكَ، عَلَى أَنْ فِيهِ بُعْدٌ مِنْ جِهَةِ أَنْ الْمَحَاجَّةَ لَمْ تَقَعْ وَقَتَّ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْوَقْتِ، فَلَا يَحْمَلُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ مِنْ أَنَّهُ وَقَتَّ ابْتِدَاءَ إِيْتَاءِ اللَّهِ الْمَلِكَ لَهُ، وَإِنْ عَنِيَ أَنْ (أَنْ) وَالْفِعْلُ وَقَعَتْ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْضِعَ ظَرْفِ الزَّمَانِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجَّهِي لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ آل عمران : ٢٠ .

قال أبو حيان^(١٤): قيل: (مَنْ) في موضع رفع، ونَقَلَ عن الزمخشري وابن عطية أنه معطوف على الفاعل في (أسلمت)... ورد هذا التوجيه وجعله معطوفاً على ضمير محذوف منه المفعول لا مُشَارِكٌ فِي مَفْعُولِ (أَسْلَمْتُ)، والتقدير: وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَجْهَهُ أَوْ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبْرَ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، والتقدير: وَمَنِ اتَّبَعَنِي كَذَلِكَ.

أما الصورة الثالثة فمن شواهد ما جاء في تحليته الآية الكريمة: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ البقرة ٤٢، قال^(١٥): ومفعول (تعلمون) محذوف اقتصاراً؛ إذ المقصود: وأنتم من ذوي العلم، فلا يناسب من كان عالماً أن يكتُم الحقَّ ويأبسه بالباطل، وقد قدروا حذفه حذف اختصار، وفيه أقاويل ستة...

مَنْهَجِ التَّحْلِيلِ التَّحْوِي عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» عَبْدُ الْحَمِيدِ مُصْطَفَى السَّيِّدِ
وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ هَذِهِ الْأَقَاوِيلَ، وَمِنْهَا مَا نَقَلَهُ عَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ وَأَبْنِ عَطِيَّةٍ، ثُمَّ قَالَ:
وَالْأَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ مَا قَدَّمَاهُ أَوَّلًا...

وَقَرَأَ فِي السَّبْعِ: (لَا تَعْبُدُونَ) بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ
بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ» الْبَقَرَةُ : ٨٣ .

ذَكَرَ فِي تَوْجِيهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ثَمَانِيَةَ وَجُوهٍ^(١٦)، وَانظُرْ إِلَى مَحَاكِمَةِ هَذِهِ الْوُجُوهِ:

الأول: أَنْ (لَا يَعْْبُدُونَ) جُمْلَةٌ مَنفِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ (بَنِي إِسْرَائِيلَ)، وَهُوَ
حَالٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَلَا يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ.

الثاني: أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ جَوَابًا لِقِسْمٍ مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي
إِسْرَائِيلَ)، وَنُسِبَ إِلَى سَيَّبِيهِ وَأَجَازَهُ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَالْمَبْرَدُ.

الثالث: أَنْ تَكُونَ (أَنْ) مَحذُوفَةٌ، وَتَكُونَ (أَنْ) وَمَا بَعْدَهَا مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ
حَرْفِ جَرٍّ، التَّقْدِيرُ: بَأَنَّ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ، ثُمَّ حُذِفَ بَعْدَ ذَلِكَ
(أَنْ) فَارْتَفَعَ الْفِعْلُ فَصَارَ لَا تَعْبُدُونَ، قَالَ الْأَخْفَشُ.

الرابع: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَنْ لَا تَعْبُدُوا، فَحُذِفَ أَنْ وَارْتَفَعَ الْفِعْلُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ
فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ (مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ) وَفِي هَذَا الْوَجْهِ مَا فِي
الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ أَنْ الصَّحِيحِ عَدَمِ اقْتِيَاسِ ذَلِكَ، أَعْنِي حُذْفَ (أَنْ) وَرَفْعَ الْفِعْلِ وَنَصْبِهِ.

الخامس: أَنْ تَكُونَ مَحْكِيَةً بِحَالٍ مَحذُوفَةٍ، أَيِ قَائِلِينَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ، وَيَكُونُ
إِذْ ذَاكَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْخَبَرِ وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ، أَيِ: قَائِلِينَ لَهُمْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ، قَالَ الْفَرَّاءُ.

السادس: أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ الْقَوْلُ أَيِ: وَقَلْنَا لَهُمْ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ، وَهُوَ نَفْيٌ
فِي مَعْنَى النَّهْيِ أَيْضًا.

السابع: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَنْ لَا تَعْبُدُونَ وَتَكُونَ (أَنْ) مَفْسُورَةً لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ:
لَأَنَّ فِي قَوْلِهِ (أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ) مَعْنَى الْقَوْلِ، فَحُذِفَ (أَنْ) الْمَفْسُورَةُ وَأَبْقِيَ
الْمَفْسُورَ، وَفِي جَوَازِ (أَنْ) الْمَفْسُورَةَ نَظْرًا.

الثامن: أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ تَفْسِيرِيَّةً فَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا

مَنْهَجِ التَّحْلِيلِ النُّحْوِيِّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْغَيْطِ» عبد الحميد مصطفى السَّيِّد

ذكر أنه أخذ ميثاق بني إسرائيل كان في ذلك إيهام للميثاق ما هو؟ فأتى بهذه الجملة مفسرة للميثاق.

ويبين مما سبق أن أبا حيان يأخذ ببعض الوجوه ويضعف غيرها، ويصف ما اختاره بأنه حسن أو يذكره ولا يصفه بقوة أو ضعف؛ مما يدل على مقدرته وتمكنه من الصناعة النحوية.

ب- إجازة وجه واحد:

وهو -هنا- يعرض وجوهاً ثم يردّها جميعاً عدا واحداً يرتضيه، وأغلب الوجوه التي يرتضيها تكون صادرةً عنه وتمثّل اختياراته^(١٧).

وقد كان مهتماً بعرض أقوال العلماء في إعراب القرآن الكريم ومناقشتها، ولعلّ أكثرهم وروداً عنده هو الزمخشري؛ الذي كان ينهج نهج الرأي والتأويل في التفسير، ومن الطبيعي أن يتصدّى له أبو حيان، وهو رأس الاتجاه الظاهريّ الملتزم الذي يعدّ ظاهر اللغة والصناعة النحوية الأساس الأول عنده في الفهم والتفسير؛ ولذا كان يعارضه كلّما وجده يحيد عن أمر الصناعة النحوية، أو يخالف عنها، أو يحاول بثّ مذهبه الاعتزالي.

وليلى الزمخشريّ ابن عطية ثم أبو البقاء العكبري ثم الحوفي، ثم نحاة مختلفون، مثل : سيبويه والفراء والأخفش وابن مالك والفارسيّة وغيرهم كثير. ومن شواهد هذا الضرب من الإجازة ما جاء في مسألة «الفصل بين المتضايقين» فجمهور البصريين يمنعونها، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وأجازها أبو حيان وغيره، وقال : ولا التفات إلى ما قاله ابن عطية والزمخشري وغيرهما^(١٨).

وفي مسألة «وقوع الجملة فاعلاً» بسّط آراء ثلاثة في جواز ذلك، ثم قال : والصحيح المنع مطلقاً^(١٩).

وفي مسألة اشتقاق لفظ الجلالة (الله) ينقل عن بعضهم أن (أل) في (الله) من نفس الكلمة، ويرفض أبو حيان ذلك فيقول: وهو خطأ؛ لأن وزنه إذ ذاك يكون (فِعْلاً) وامتناع تنوينه لا موجب له؛ فدلّ على أن (أل) حرف داخل على الكلمة سقط لأجلها التثنية^(٢٠).

مَنْهَجُ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْغَيْطِ» عبد الحميد مصطفى السيد

والفاء في قوله تعالى ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ البقرة: ١٧، عاطفة جملة الشرط على جملة الصلة عنده، ورد ما عدا هذا الوجه قائلًا: ومن زعم أنها دخلت لما تضمنته الصلة من الشرط وقدره: إن استوقد، فهو فاسد من وجوه، وذكر هذه الوجوه في موضع سابق^(٢١).

الأصول والضوابط

في تشكُّل الوجه النحويِّ عنده

يقوم النحو العربي على قوانين وقواعد مستنبطة من كلام العرب، ومحكومة بضوابط اعتمدها النحاة في تفسير الظاهرة اللغوية وتحليلها، وتتضح مكونات المنهج الذي قام عليه عملهم في ثلاثة أصول، هي: السماع والقياس والتعليل.

وترتبط هذه المكونات الثلاثة بضوابط احتاج إليها النحاة عندما شرعوا في تفسير نظام اللغة وتحليل تراكيبها، وتتمثل هذه الضوابط في المفهومات النظرية التي كان لها دورٌ كبيرٌ في معرفة صورِ العلائق بين العناصر في التراكيب، من حيث: توافمها وتوافقها، ومعرفة الأحكام التي تُوجِّهها. ونستطيع أن نمثِّل لأهمِّ هذه الضوابط بقضايا: الأصل، والمعنى، وآراء النحاة واجتهاداتهم المختلفة. ويبدو أن هذه الأصول والضوابط متداخلة، يعتمد بعضها على بعضها، ويأخذ بعضها من نتاج بعض، ويصعب فصلها في الأعمِّ الأغلب إلا لغايات الدراسة. وأهمُّ الأصول والضوابط التي اعتدَّ بها أبو حيان في تشكُّل الوجه النحويِّ عنده تتمثِّل في:

أ- الاعتدُّان بالسماع

يُعدُّ السماع الأساس الأول الذي أقام عليه أبو حيان تشكُّل الوجه النحويِّ أو اختياره؛ فهو يستعين به في تسويغ وجه أو ترجيحه أو رفضه أو تضعيفه، ومثَّل ذلك: ما جاء في مسألة وقوع الماضي حالاً دون (قد): فقد اختار أبو حيان مذهب الكوفيين والأخفش، محتجاً بكثرة ورود ذلك في لسان العرب كثرةً توجب القياس عليه^(٢٢).

وفي جواز توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها يختار مذهب الجمهور، محتجاً بقراءة متواترة، وبورود ذلك في كلام العرب؛ كقول السموعل^(٢٣):

سَلِي إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ وليس سِوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْلُ

واختلف المعربون في إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ البقرة: ٨٥، واختار أبو حيان أن (أنتم) مبتدأ و (هؤلاء) خبره، و (تقتلون) في موضع الحال، واحتج بقول العرب: ها أنت ذا قائماً، وها أنا ذا قائماً... (٢٤).

وأجاز البصريون وسيبويه تقدّم خبر (ليس) عليها احتجاجاً بتقدّم معمول الخبر (يوم) على (ليس) في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ هود: ٨.

وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه لا يجوز ذلك. وعلق أبو حيان (٢٥): وقد تتبعت جملةً من دواوين العرب فلم أظفر بتقدّم خبر (ليس) عليها، ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فِيأبَى فَمَا يَزِدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً وَكُنْتُ أَيْبَاً فِي الْخَفَا لَسْتُ أُقَدِّمُ

وقد يأتي السماع عنده مع أسس أخرى يُقِيمُ عليها تشكُّل الوجه النحوي، ومن ذلك ما ذكره من وجوه عن غيره في فاعل (تَقَطَّعَ) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ الأنعام: ٩٤، فيرفض هذه الوجوه جميعاً، ويرى أن المسألة من باب الإعمال (أي التنازع)، تسلط على (ما كنتم تزعمون): (تَقَطَّعَ) و(ضَلَّ)، فاعمل الثاني وهو (ضَلَّ) وأضمر في (تَقَطَّعَ) ضمير (ما) الأصنام، فالعنى: لقد تقطع بينكم ما كنتم تزعمون وضلوا عنكم، كما قال تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ البقرة: ١٦٦، أي لم يبق اتصال بينكم وبين ما كنتم تزعمون أنهم شركاء فعبدتموهم. قال أبو حيان: وهذا إعراب سهل لم ينتبه له أحد (٢٦).

ب- الاعتداد بالقياس

وموقفه من القياس أنه كان يأخذُ به ولا يُلغِيه، لكنّه لم يكن يُطْلِقُه كما فعل الكوفيون، وإنما كان يقيس على ما ورد به السماع، «أو بعبارة أوضح لم يعتدُّ به إلا عند الضرورة أو للاستئناس به» (٢٧).

وشواهد ذلك كثيرة، منها أنه اختار مذهب الكوفيين في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار؛ لكثرة -كما قال- في لسان العرب، فساغ

مَنْهَجِ التَّحْلِيلِ التَّحْوِي عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» عَبْدَ الْحَمِيدِ مُصْطَفَى السَّيِّدِ
الْقِيَاسِ عَلَيْهِ (٢٨).

ومن النادر أن يأخذ بقياس لم يرد به سماع، من ذلك ما جاء في تحليله قوله تعالى: ﴿وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم﴾ البقرة: ٢١٣، فقد ذهب بعضهم إلى أن قوله: (من بعد ما جاءتهم) مَتَعَلِّقٌ بِ (اختلف)، و(بغياً) منصوبٌ بِ (اختلف)؛ وردّه أبو حيان لأن ذلك يؤدي إلى أن أداة الاستثناء استثنيت بها شيئان دون الأول من غير عطف؛ قال (٢٩): «وهو لا يجوز؛ لأن (إلا) هي من حيث المعنى معدية، ولولا (إلا) لما جاز للاسم بعدها أن يتعلق بما قبلها، فهي كواو (مع) وكالهمزة التي جعلت للتعدية في بنية الفعل، فكما أنه لا تعدى واو (مع) ولا الهمزة لغير مطلوبها الأول إلا بحرف عطف، فكذلك (إلا)».

ويتضافر مع القياس أصول وضوابط أخرى في تشكل الوجه النحويّ لديه أو في رفضه وجهاً من الوجوه، كالسماع، أو المعنى، أو الاعتداد بالأصل، وقد تكون قواعد توجيهية تتعلق بقضايا النظام التركيبي عامة (٣٠)؛ ومن ذلك ما جاء في مسألة: متى تقع الجملة نائب فاعل؟ فقد ذهب الزمخشري إلى جواز مجيء نائب الفاعل جملة، وجعل ذلك من باب الإسناد اللفظي، وردّه أبو حيان وجعله من باب الإسناد المعنوي، قال: فلم يجعله من باب الإسناد إلى معنى الجملة، لأن ذلك لا يجوز على مذهب جمهور البصريين، فعُدل إلى الإسناد اللفظي، وهو الذي لا يختصّ به الاسم، بل يوجد في الاسم والفعل والحرف والجملة، وإذا أمكن الإسناد المعنوي لم يُعدل إلى الإسناد اللفظي (٣١).

ومن ذلك أيضاً ما جاء في تحليل قوله تعالى: ﴿فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم﴾ البقرة: ٢٢، قال: «وأبعد من جعل (من) زائدة، وجعل الألف واللام للاستغراق» ووجه المسألة اعتماداً على قياس قائم على سماع، وعلى المعنى. أما القياس فزيادة (من) في الواجب، وهذا لا يقول به أحد إلا الأخفش، أما المعنى فقال أبو حيان (٣٢) : إنه يلزم منه أن تكون جميع الثمرات رزقاً لنا، وكم من شجرة أثمرت شيئاً لا يُمكن أن يكون رزقاً لنا، وإن كانت (من) للتبعيض كان بعض الثمار رزقاً لنا، وبعضها لا يكون رزقاً لنا، وهو الواقع.

ومثل هذا كثير (٣٣)، ومنه نفهم أن عملية القياس كانت مقنعة إذا كان الأساس

منهَج التَّحْلِيل النُّحوي عند أبي حيان في «تفسير البحر المحيط» عبد الحميد مصطفى السيد
الذي أقام عليه تحليله هو المعنى.

ج- الاعتداد بالمعنى

كان المعنى، بصورة المختلفة، من أهمِّ الضوابط والصادر التي اعتمدها النُّحاة في معالجة الظاهرة النحوية وتفسيرها، وفي رَبِّط مقولاتهم النُّحوية ورددًا إلى أصول معنوية تقف وراء تباين الأنماط اللغوية، كما كان الاحتكام إليه يتقدَّم على غيره من الأصول والضوابط.

والعناصر التي تُشكِّل المعنى متنوعة ومتشابهة، ومعرفة هذه العناصر يَسْتَتَبِع دراسة كلِّ المعطيات اللغوية المتعلقة بالنصِّ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يُولِّدها الاستعمال في السِّيَاق، وتشمل هذه المعطيات:

أ- المتكلم والمخاطب المتلقي: معتقداتهما ومقاصدهما وتكوينهما الثقافي والمعرفي.

ب- السِّيَاقُ ببُعديه: الداخلي ممثلاً بعناصره المكونة وما تشتمل عليه من ملاحظ دلالية وقرائن لفظية ومعنوية، والخارجي بما يكتنفه من ظروفٍ مكانيةٍ وزمانيةٍ وظواهر اجتماعية مرتبطة باللغة.

وتُسهم معطيات السِّيَاق، بنوعيه، في تكوين أنماط من التراكيب تتباين دلالاتها وتتعدَّد وفقاً لفهم المتلقي لها، وهي ذاتها، أي المعطيات، تكون ضوابط صالحة ويعتمد عليها في توجيه الظاهرة اللغوية وتفسيرها.

ولعلَّ المعنى وقضاياها كان أكثر حضوراً من غيره من الضوابط عند أبي حيان^(٣٤)، يستعين به في: اختيار وجهٍ أو ترجيحه أو تضعيفه أو ردهُ ورفضه، وأكثر ما جاء ذلك في الوجوه الإعرابية، وهي كثيرة جداً، ومنها:

- ذهب أبو حيان إلى أن (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَا رزقناهم ينفقون﴾ البقرة: ٣، موصولة، وقال^(٣٥): «وأبعدَ من جعل (ما) نكرة موصوفة وقدَّر: ومن شيءٍ رزقناهموه؛ لضعف المعنى بعد عموم المرزوق الذي يُنفق منه، فلا يكون فيه ذلك التمدُّح الذي يحصل بجعل (ما) موصولة لعمومها».

- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ

واليوم الآخر ﴿ البقرة : ٦٢ ، قال (٣٦) : واتفق المعربون والمفسرون على أن الجملة من قوله (مَنْ أَمِنَ) في موضع خبر (إِنْ) إذا كان (مَنْ) مبتدأ، وأن الرابط محذوف تقديره: مَنْ أَمِنَ مِنْهُمْ، ولا يتم ما قالوه إلا على تغيير الإيمانيين، أعني الذي هو صلة (الذين) والذي هو صلة (مَنْ) إما في التعليق، أو في الزمان، أو في الإنشاء والاستدامة، وأما إذا لم يتغيرا فلا يتم ذلك لأنه يصير المعنى أن الذين آمنوا من آمن منهم ومن كانوا مؤمنين، لا يقال من آمن إلا على التغيير بين الإيمانيين. وذهب بعض الناس إلى أن ذلك على الحذف، وأن التقدير إن الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم، والذين هادوا والصائبين والنصارى من آمن منهم: أي: من الأصناف الثلاثة فلم أجرهم، وذلك لما لم يصلح أن يكون عنده من آمن خبراً عن الذين آمنوا ومن بعدهم.

- وإلى جانب عناصر السياق الداخلي وعناصر الدلالة في الوظيفة النحوية يستعين أبو حيان بالسياق الخارجي وعناصره المشكلة للوجه النحوي عنده أو رده، ومن ذلك ما جاء في تحليله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ البقرة : ٨ ، قال (٣٧) : (مَنْ) نكرة موصوفة مبتدأ، والخبر الجار والمجرور، (ويقول) صفة... هذا اختيار أبي البقاء العكبري، وجوز الزمخشري أن تكون (مَنْ) موصولة، واستضعف أبو البقاء كون (مَنْ) موصولة؛ وعلق أبو حيان قائلاً : وأما استضعاف أبي البقاء كون (مَنْ) موصولة وزعمه أن المعنى على الإبهام فغير مسلم، بل المعنى أنها نزلت في ناس بأعيانهم معروفين، وهم عبد الله بن أبي بن سلول وأصحابه، ومن وافقه من غير أصحابه ممن أظهر الإسلام وأبطن الكفر، وقد وصفهم الله تعالى في ثلاث عشرة آية وذكر عنهم أقاويل معينة قالوها، فلا يكون ذلك صادراً إلا من معين فأخبر عن ذلك المعين، والنبي نختار أن تكون (من) موصولة، وإنما اخترنا ذلك لأنه الراجح من حيث المعنى، ومن حيث التركيب الفصيح.

- ولكن اعتداد أبي حيان بمعطيات السياق الخارجي أقل بكثير من اعتداده بمعطيات السياق الداخلي؛ وهذا يتفق مع نزعة الظاهرية التي يلهج بها كثيراً على امتداد البحر؛ ولذا -مثلاً- نجده في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا

وَرَأَى ذَلِكَ أَنَّ تَبَتُّغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحَصِّنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴿النِّسَاءُ: ٢٤﴾، يَرْفُضُ إِعْرَابَهُ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الزَّمْخَشَرِيُّ وَقَدَرَهُ بِ: بَيْنَ لَكُمْ مَا يَحِلُّ وَمَا يَحْرَمُ إِرَادَةً أَنْ يَكُونَ ابْتِغَاؤُكُمْ بِأَمْوَالِكُمْ، وَعَلَّقَ أَبُو حَيَّانَ قَائِلًا: وَانْظُرْ إِلَى جَعَجَعَةِ هَذِهِ الْأَفْظَاءِ وَكَثْرَتِهَا وَتَحْمِيلِ لَفْظِ الْقُرْآنِ مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَتَفْسِيرِ الْوَاضِحِ الْجَلِيِّ بِاللَّفْظِ الْمَعْقَدِ وَدَسِّ مَذْهَبِ الْإِعْتِزَالِ دَسًّا خَفِيًّا؛ إِذْ فَسَّرَ قَوْلَهُ (وَأَحِلُّ لَكُمْ) بِمَعْنَى: بَيْنَ لَكُمْ مَا يَحِلُّ، وَجَعَلَ قَوْلَهُ (أَنْ تَبْتِغُوا) عَلَى حَذْفِ مُضَافِينَ، أَيِ: إِرَادَةً أَنْ يَكُونَ ابْتِغَاؤُكُمْ، أَيِ: إِرَادَةً كَوْنِ ابْتِغَائِكُمْ بِأَمْوَالِكُمْ، وَظَاهِرُ الْآيَةِ غَيْرُ هَذَا الَّذِي فَهَمَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ، إِذْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَعَالَى أَحْلُ لَنَا ابْتِغَاءَ مَا سِوَى الْمَحْرَمَاتِ السَّابِقِ ذِكْرَهَا، وَعَلَى هَذَا الظَّاهِرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْرَبَ (أَنْ تَبْتِغُوا) مَفْعُولًا لَهُ.....

وكان أبو حيان قد أعرب هذا المصدر على أنه بدل اشتمال من (ما) في (ما وراء ذلكم)، ويشمل الابتغاء بالمال النكاح والشرء^(٣٨).

وقضايا المعنى معقدة متشابكة لا تجلوها هذه العجالة، وإنما تحتاج إلى بسط وتفصيل ليس هذا موضعه، وإنما ذكرنا شواهد تنسجم مع ما نحن فيه.

د- الاعتداد بالأصل

يأتي الاعتداد بالأصل ضابطاً آخر في تشكُّل الوجه النحويِّ عنده، يعتدُّ به كغيره من الضوابط في توجيه الظاهرة النحوية وتخريجها، وما الأبواب النحوية، بقيودها الصرفية والنحوية والدالية إلا أصول بنى عليها النحاة تفسيرهم، وكل قيد في حدِّ الباب يُعدُّ أصلاً، وهو صالح عند أمن اللبس، لأنَّ يُعدَّل التركيب عنه إلى أنماط فرعية^(٣٩)، فالجملة لا تبدو دائماً على نمط تركيبِيٍّ واحد، فإذا لم يتوافق التركيب الظاهر مع هذه الأصول، بسبب عدول فيه، ردَّوه إلى أصله إما طلباً للاطراد المحكم في القاعدة وإما حرصاً على اللغة في مستواها العادي المألوف الموصل إلى فهمها وتعلمها.

وقد يأتي الأصل بصيغة قاعدة توجيهية ترافق عملية التفسير أو التأويل أو التقدير، من مثل قولهم: الأصل عدم التقديم، التركيب خلاف الأصل، الأصل عدم الحذف، ونحو ذلك.

ومن شواهد اعتداده بهذا الأصل:

- جَوَّزُوا فِي (ما) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِذْ كَرِهَ اللَّهُ لَهَا أَنْ تَكُونَ مِصْرِيَّةً وَأَنْ تَكُونَ كَأَنَّ الْكُرْسِيَّ» (البقرة: ١٩٨)، أَنْ تَكُونَ مِصْرِيَّةً وَأَنْ تَكُونَ كَأَنَّ الْكُرْسِيَّ عَنِ الْعَمَلِ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ (٤٠): وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنْ (ما) الْمِصْرِيَّةُ تَكُونُ هِيَ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ: إِذْ يَنْسَبُ مِنْهَا مَعَ الْفِعْلِ مِصْرًا، وَالْكَافَةُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا، إِذْ لَا عَمَلُ لَهَا الْبَتَّةَ، وَالْأَوْلَى حَمَلُهَا عَلَى أَنْ (ما) مِصْرِيَّةٌ: لِإِقْرَارِ الْكَافِ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ لَهَا مِنْ عَمَلِ الْجَرِّ (أَي فِي الْأَصْلِ).

- ذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى الْقَوْلِ بِزِيَادَةِ (أَنْ) النَّاصِبَةِ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ (٤١): «... وَليْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ وَالْحَذْفَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَلَا نَذَبَ إِلَيْهِمَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ».

- وَكَسَرَ الْكِسَائِيَّ هَمْزَةً (أَنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ» آلِ عِمْرَانَ: ١٧١، قَالَ (٤٢): عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَمِصْحَفُهُ (وَاللَّهُ لَا يُضِيعُ أَجْرًا) وَنَقَلَ عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ قَوْلَهُ: «وَعَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ اعْتِرَاضٌ وَهِيَ قِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ» وَرَدَّ أَبُو حَيَّانَ قَائِلًا (٤٣): وَليْسَتِ الْجُمْلَةُ -هِنَا- اعْتِرَاضًا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخِرِ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ لِاسْتِثْنَاءِ أَخْبَارٍ.

- قَوْلُهُ تَعَالَى: «قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ» (البقرة: ٦٨). قَالَ (٤٤): (لَا فَارِضٌ) صِفَةُ الْبَقْرَةِ... وَمِنْ قَدَرٍ مُبْتَدَأٍ مُحذُوفًا، أَي: هِيَ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ؛ فَقَدْ أُبْعِدَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْوَصْفَ بِالْمَفْرَدِ، وَالْأَصْلُ أَنْ لَا حَذْفَ.

خصائمه المنهجية

يتبين مما سبق أن الأصول والضوابط التي انطلق منها أبو حيان في تحليله كانت متنوعة، وقد ظهرت بعض خصائمه المنهجية في ذلك، وتقوم هذه الخصائص على أنه:

- كان يستقصي الظاهرة التي عالجها، ويتجلى ذلك في كثرة النقول وتعدد

الأوجه التي يَنْتَبِعُهَا واحدةٌ واحدةٌ؛ مما يجعل تحليله أكثر غنىً من غيره، وتجد هذا واضحاً في كل مسألة يتناولها، من ذلك مثلاً، تحليله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ الحج: ٦٣، فيذكر أولاً أنه تعالى ذكر في الآيات السابقة ما دلُّ على قدرته من إيلاج الليل في النهار، والنهار في الليل، ثم ذكر، سبحانه، ما هو مشاهد من العالم العلوي والعالم السفلي، وهو نزول المطر وإنبات الأرض، ثم ينتقل إلى توجيهه رفع (فتصبح) فينقل أولاً عن الزمخشري^(٤٥)، وابن عطية^(٤٦)، وسيبويه^(٤٧)، ثم يورد قول ابن خروف (٦٠٩هـ) الموضح كلام سيبويه المفسر له، فبعض شُرَّاحِ الكتاب، فالفراء^(٤٨)، ثم يُعَقِّبُ أبو حيان على كُلِّ نَقْلٍ نَقَلَهُ في المسألة، وهي سمة انماز بها في استقصائه، ويخلص إلى القول: ... فيلزم من هذا الذي قررناه إثبات الرؤية وانتفاء الاخضرار، وهو خلاف المقصود، وأيضاً فإن جواب الاستفهام ينعقد منه مع الاستفهام السابق شرط وجزاء... وهنا لا يتقدَّر: إِنْ تَرَ إِنْزَالَ الْمَطْرِ تُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً؛ لأن اخضرارها ليس مترتباً على علمك أو رؤيتك، إنما هو مترتب على الإنزال، وإنما عبَّرَ بالمضارع؛ لأن فيه تصويراً للهيئة التي الأرض عليها والحالة التي لا بست الأرض، والماضي يفيد انقطاع الشيء^(٤٩).

وواضح من هذا التحليل سطوة النزعة النقلية ومتابعة النحاة في المسألة الواحدة؛ فإنه يحرص على محاكمة ما ينقله وصولاً إلى رأي يرتضيه، معتداً ومعتمداً على قدرته النحوية وتبحُّره في صناعتها.

ومما يدل على هذه المقدرة أنه لم يترك نحويّاً أو مُعَرِّباً أو مفسراً إلا حاوره، كما أسلفنا.

- كانَ يبتعد عن التكلُّفِ والتمحُّلِ والتعقيد، ويتجنَّبُ العُللَ؛ ولذا كان يصرف نظره عن أعراب القرآن المتكلفة وكان يَحْمِلُهُ على أفصح الوجوه وأحسنها، ولا يحملها على الشاذ والقليل والنادر، وقد صرَّحَ بذلك في مواضع متفرقة من بحره المحيط^(٥٠). كما نراه لا يصير إلى التأويل أو الإضمار أو الحذف أو التقديم والتأخير، مع إمكان حمل الشيء على ظاهره؛ ولذا كان يعيب على الزمخشري وابن عطية والفراسي، وغيرهم، بعض تقاديرهم لأنها متكلِّفة

«فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة»^(٥١) ويغلو في ذلك فيصفها بأنها «تقادير أعجمية، بعيدة عن البلاغة، لا تناسب كتاب الله»^(٥٢).

وبذا يمكن القول «إنَّ أبا حيان سهّل النحو ويسرّ موضوعاته فجعله سهل التناول والمأخذ، قريباً إلى النفس، لا تَمَلُّ منه، وإنمّا ترغّب فيه وتأنس به وتلتذُّ بِتَبَعِ موضوعاته وتفصيلاته»^(٥٣).

- ورغم تميزه وتفوقه في الصناعة النحوية نجد له أحياناً موقفين متناقضين في المسألة الواحدة، ويطالعنا هذا الأمر في غير موضع من البحر، من ذلك ما جاء في المسائل التالية^(٥٤):

- (إنمّا) : دلالتها على الحصر وعدمه.
- (أن) التفسيرية : أثبتته في موضع ومنعه في موضع آخر.
- الفصل بين المتعاطفين: لا يجوزّه في موضع، ويأخذ به في موضع آخر.
- (من) لبيان الجنس: أثبتته في مواضع كثيرة، ومنعه في أخرى.
- التضمنين : ينفاس أو لا ينفاس.
- وقوع الاستثناء المفرغ في الموجب: لم يجوزّه في موضع وجوزّه في موضع آخر.
- (ما): منع أن تجيء نكرة موصوفة في مواضع، وجوزّه في مواضع أخرى.
- (ثم): أثبت لها الزمخشري معنى الاستبعاد، وأنكره أبو حيان في مواضع، وسكّته عنه في أخرى.

وقد عدّ بعض المحدثين ذلك اضطراباً في منهجه^(٥٥)، والتمس بعضهم له عذراً في ذلك مؤداه أن أبا حيان كان يعدلّ عمّا اختاره إلى المذهب الآخر «مراعاة لسياق الكلام وقرائن الأحوال وخشية التّمَلُّ والتكلف»^(٥٦) لكنه لم يوضح ذلك.

نحو النّصّ

اهتم علماء المسلمين بالنصّ القرآنيّ اهتماماً كبيراً؛ فقد انشدت إليه دراساتهم

منهج التحليل النحوي عند أبي حيان في «تفسير البحر المحيط» عبد الحميد مصطفى السيد
تفسيراً وتحليلاً، وصولاً إلى استخراج الأصول التي تنظم حياتهم، ومعرفة معنى
منطوقه ومفهومه بغية إظهار إعجازه وأسرار تراكيبه.

وقد عني المفسرون بخاصة، إلى جانب عنايتهم بفهم معانيه وإعجازه، باتساق
نصه وتأخذ آياته وسوره.

واتساق النص وانسجامه يحتل موقعا مهماً في نحو النص ومجالات تحليله في
اللسانيات الحديثة، فهل يمكن أن نجد في تفسير البحر المحيط، المرتبط بالممارسات
النصية المتمثلة أساساً في تفسير القرآن الكريم وتحليل تراكيبه وإعرابه؛ إسهامات
قابلة لأن تُدرج في نحو النص ولسانياته بصفة عامة؟

حقاً أنه يظل لـ «نحو الجملة» الاهتمام الأول في البحر، لكننا نجد إلى جانب
ذلك نشاطاً يرتبط بالنص القرآني تذوقاً وفهماً وتحليلاً وتفسيراً، شأنه في ذلك شأن
كتب التفسير الأخرى، وبخاصة ما نجده في «كشاف» الزمخشري الذي كان أبو
حيان يأخذ عنه كثيراً؛ وهذا يدفعنا إلى القول بأن النشاط اللغوي العربي القديم
ينقسم إلى : نحو الجملة الذي تُمثله في الأكثر أعمال النحويين والبلاغيين، ونحو
النص الذي احتل موقعا مهماً في أعمال المفسرين الذين اشتملت على كثير من
القضايا التي تصلح أن تكون مدخلاً لنحو النص، وهاك أهم هذه القضايا في
تفسير البحر المحيط:

السياق الخارجي

ألح المفسرون على اللجوء إلى السياق الخارجي المتمثل في معرفة أسباب
النزول وما في إطاره في الآيات القرآنية، ومراعاة النظم الذي سبق له الكلام؛ وفي
هذا يقول أبو حيان^(٥٧): «... ثم أشرع في تفسير الآية ذاكراً سبب نزولها إذا كان
لها سبب نزول».

ويقول في حدّ التفسير^(٥٨): «التفسير علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ
القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة
التركيب وتتمتات لذلك» ويوضّح عناصر هذا الحد فيقول في معنى «وتتمتات لذلك»:
«وقولنا وتتمتات لذلك» هو معرفة النسخ وسبب النزول، وقصة توضّح بعض ما انبهم

مَنْهَجِ التَّحْلِيلِ التَّحْوِي عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» عَبْدَ الْحَمِيْدِ مِصْطَفَى السَّيِّدِ
فِي الْقُرْآنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ».

السِّيَاقُ الدَّاخِلِيُّ

كَانَ أَبُو حَيَّانَ يَقْسِمُ السُّورَةَ إِلَى طَوَائِفٍ وَزَمَرَ مِنَ الْآيَاتِ، ثُمَّ يَشْرَعُ بِالْحَدِيثِ عَنْهَا مِنْ جَانِبِ اللُّغَةِ وَالِاشْتِقَاقِ، حَتَّى إِذَا مَا انْتَهَى مِنْ ذَلِكَ ذَكَرَ أَوَّلًا مَنَاسِبَةَ اتِّصَالِهَا بِمَا قَبْلَهَا تَنْصِيصًا، ثُمَّ ذَكَرَ إِعْرَابَهَا وَعِلْمُهَا الْآخَرَى.

وَعَايَةَ «عِلْمِ الْمَنَاسِبَةِ» عِنْدَ الْمَفْسِرِينَ مَعْرِفَةَ الْاِتِّسَاقِ وَالِارْتِبَاطِ بَيْنَ الْآيَةِ وَالْآيَةِ، أَوْ بَيْنَ السُّورَةِ وَالسُّورَةِ»^(٥٩).

لَقَدْ تَبَدَّى لَنَا أَنَّ الْوَسَائِلَ أَوْ الْعِبَارَاتِ الشَّارِحَةَ الَّتِي يَنْسِقُ بِهَا النَّصْرُ، وَفَقًا لِمَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ تَتَمَثَّلُ فِي:

١- العطف

تَمَثَّلَ أَبُو حَيَّانَ أَهْمِيَةَ الْعُطْفِ فِي تَرَابُطِ النَّصْرِ وَاتِّسَاقِهِ، وَمِنْ أُمْتَلَّةِ ذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «قَالُوا تُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ» الْمَائِدَةُ : ١١٣.

قَالَ^(٦٠): وَأَتَتْ هَذِهِ الْمَعَاطِيفُ مَرْتَبَةً تَرْتِيبًا لَطِيفًا؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَأْكُلُونَ مِنْهَا إِلَّا بَعْدَ مُعَايِنَةِ نَزْوِلِهَا، فَيَجْتَمِعُ عَلَى الْعِلْمِ بِهَا: حَاسَةُ الرُّؤْيَةِ، وَحَاسَةُ الذُّوقِ، فَبِذَلِكَ يَزُولُ عَنِ الْقَلْبِ قَلْقُ الْاضْطِرَابِ، وَيَسْكُنُ إِلَى مَا عَايَنَهُ الْإِنْسَانُ وَذَاقَهُ، وَبِاطْمَئِنَانِ الْقَلْبِ يَحْصُلُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِصِدْقِ مَنْ كَانَتْ الْمَعْجِزَةُ عَلَى يَدَيْهِ؛ إِذْ جَاءَتْ طَبَقٌ مِنْ سَأَلِ وَسَأَلُوا هَذَا الْمَعْجِزَ الْعَظِيمَ، لِأَنَّ تَأْثِيرَهُ فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ بَدْعَاءٌ مِنْ هُوَ فِي الْعَالَمِ الْأَرْضِيِّ أَقْوَى وَأَعْرَبُ مِنْ تَأْثِيرِ مَنْ هُوَ فِي الْعَالَمِ الْأَرْضِيِّ فِي عَالَمِهِ الْأَرْضِيِّ، أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ أَعْظَمِ مَعْجِزَاتِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْقُرْآنَ، وَانْشِقَاقَ الْقَمَرِ، وَهَمَا مِنَ الْعَالَمِ الْعُلُويِّ، وَإِذَا حَصَلَ عِنْدَهُمُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِصِدْقِ عَيْسَى (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، شَهِدُوا شَهَادَةً يَقِينٌ لَا يَخْتَلِجُ بِهَا ظَنٌّ وَلَا شَكٌّ وَلَا وَهْمٌ، وَيَذَكِّرُهُمْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ الْحَامِلَةُ عَلَى طَلْبِ الْمَائِدَةِ يَتَرَجَّحُ قَوْلُ مَنْ قَالَ : كَانَ سَوَّالَهُمْ ذَلِكَ قَبْلَ عِلْمِهِمْ بِآيَاتِ عَيْسَى وَمَعْجِزَاتِهِ، وَأَنَّ وَحْيَ اللَّهِ إِلَيْهِمْ بِالْإِيمَانِ كَانَ فِي صَدْرِ الْأَمْرِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ قَالُوا هَذِهِ الْمَقَالَةُ ثُمَّ آمَنُوا، وَرَأَوْا الْآيَاتِ، وَاسْتَمَرُّوا وَصَبَرُوا.

مَنْهَجِ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْخَيْطِ» عبد الحميد مصطفى السيّد

ويظهر أيضاً أثر العطف في التثام النصّ واتساقه واضحاً أيضاً وإن بَعُدَ المعطوف عليه؛ قال أبو حيان في قوله تعالى^(٦١): ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ * فَإِنَّ آمَنُوا بِمَثَلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ البقرة: ١٣٦-١٣٨ .

قال : (ونحن له عابدون) متصل بقوله: (آمنا بالله) ومعطوف عليه. وينقل عن الزمخشري قوله^(٦٢): وهذا العطف يرد قول من زعم أن (صبغة الله) بدل من (ملة) أو نصب على الإغراء، بمعنى: عليكم صبغة الله، لما فيه من فك النظم وإخراج الكلام عن التثامه واتساقه.

٢- الإحالة

وأدواتها: الضمائر وأسماء الإشارة، وقد اهتم أبو حيان بحركة الضمائر ودلالاتها، اهتماماً كبيراً، فرصد هذه الحركة في الضمير من حيث:

- عَوْدُهُ عَلَى الْأَقْرَبِ وَالْأَبْعَدِ.
- عَوْدُهُ عَلَى الْمَحْدَثِ عَنْهُ.
- عَوْدُهُ عَلَى الْمُضَافِ.
- عَوْدُهُ عَلَى مَا لَمْ يَجْرُ لَهُ ذِكْرٌ.
- عَوْدُهُ عَلَى مَعْنَى اللَّفْظِ.
- عَوْدُهُ عَلَى الْمَعْطُوفِ أَوْ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِ (أَوْ).
- عَوْدُهُ عَلَى مُتَعَدِّدٍ^(٦٣).

ومنه نقف على أن أبا حيان كان يرصد هذه الحركة مستعيناً بقرائن نحوية وأخرى معنوية، كما يستعين بالمقام، وصولاً إلى تحقيق الاتساق في النظم القرآني، وهذه عباراته الدالة على ذلك:

- وَيُحَسِّنُهُ عَوْدُهُ عَلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَلَكِنْ عَوْدُهُ عَلَى الْمَحْدَثِ عَنْهُمْ وَأَظْهَرَ وَالْمَعْنَى

فيهم أمكن(٦٤).

- ورجوع بعضها إليه فيه هجئة، لما يؤدي إليه من تنافر النظم(٦٥).

وقد تتعدّد إحالات الضمائر من نحو قوله تعالى: ﴿وما هو بِمُزْحَزِحٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ البقرة: ٩٦ .

وقوله : ﴿فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذين كفروا﴾ الأنبياء: ٩٧ .

فالضمير: (هو) يحتمل عوده على متعدد، وكذا الضمير (هي)، وقد ناقش أبو حيان كل احتمالات العود في الآيتين الكريمتين، واختار منها ما يحقق الاتساق في النظم، ورفض ما عداه لأنه «وجه متكلف متنافر التركيب»(٦٦).

ومما يدلُّ على وعي أبي حيان بحركة الضمائر وأثرها في خَلْقِ دلالات مُرادَة في النص ما جاء في تحليله قوله تعالى: ﴿ولا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ الأنعام: ٥٢ .

قال(٦٧): وانظر: إلى حسن اعتنائه تعالى بنبيه، وتشريفه بخطابه، حيث بدأ به في الجملتين معاً، فقال: (ما عليك من حسابهم من شيء) ثم قال (وما من حسابك عليهم من شيء) فقدم خطابه في الجملتين، وكان مقتضى التركيب الأول لو لوحظ، أن يكون التركيب الثاني (وما عليهم من حسابك من شيء) لكنه قدم خطاب الرسول وأمره، تشريفاً له عليهم، واعتناء بمخاطبته، وفي هاتين الجملتين ردّ العجز على الصدر.

كما اهتم أبو حيان بأسماء الإشارة، من حيث: تعدد المشار إليه، والتطابق بين اسم الإشارة والمشار إليه.

ومن الأوّل قوله تعالى: ﴿ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ البقرة: ١-٢ .

حيث نكّرَ وجوهاً في المشار إليه بقوله (ذلك) اختار منها أن يكون المشار إليه الصراط المستقيم في قوله تعالى: (اهدنا الصراط المستقيم) الفاتحة: ٦؛ كأنهم لما سألوا الهداية إلى الصراط المستقيم قيل لهم: ذلك الصراط الذي سألتم الهداية إليه

مَنْهَجَ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْخَيْطِ» عبد الحميد مصطفى السيد

هو الكتاب، وعقب أبو حيان على هذا الوجه قائلاً: وبهذا الذي ذكر تَبَيَّنَ وجه ارتباط سورة البقرة بسورة الحمد (الفاتحة)، وهذا القول أولى؛ لأنَّه إشارة إلى شيء سبق ذكره لا إلى شيء لم يَجْرَ له ذكر^(٦٨).

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿تلك أمانيهم﴾ البقرة: ١١١، وقوله تعالى: ﴿فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر﴾ الأنعام: ٧٨، فأفرد المبتدأ في الآية الأولى؛ لأنَّه كناية عن المقالة، والمقالة مصدر يصلح للقليل والكثير، وجمَعَ الخبر فطابق من حيث المعنى في الجمعية. وجاء (هذا) مذكراً في قوله: (هذا ربي) مراعاة للخبر (رَبِّي)^(٦٩).

٣- التكرير

لم يكتفِ أبو حيان بذكر التكرير بعدَّه وسيلةً من وسائل الترابط في النص، بل اعتنى، أيضاً، بدلالته، ومن ذلك ما جاء في تفسيره للآية الكريمة: ﴿أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون﴾ البقرة: ٥؛ قال^(٧٠): كرَّرَ (أولئك) ليقع كل خبر منهما في جملة مستقلة، وهو أكد في المدح؛ إذ صار الخبر مبنياً على مبتدأ، وهذان الخبران هما نتيجتا الأوصاف السابقة؛ إذ كانت الأوصاف منها ما هو متعلِّقُ أمر الدنيا، ومنها ما هو متعلقه أمر الآخرة، فأخبر عنهم بالتمكن من الهدى في الدنيا وبالفوز في الآخرة، ولما اختلف الخبران، كما ذكرنا، أتى بحرف العطف في المبتدأ، ولو كان الخبر الثاني في معنى الأول لم يدخل العاطف؛ لأن الشيء لا يعطف على نفسه؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أولئك هم الغافلون﴾ الأعراف: ١٧٩، بعد قوله: ﴿أولئك كالأنعام﴾ الأعراف: ١٧٩، كيف جاء بغير عاطف لاتفاق الخبرين اللذين للمبتدئين في المعنى.

وقال في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَاراً وَجَعَلَ خِلالَها أَنْهاراً وَجَعَلَ لَها رِوايا وَجَعَلَ بَينَ الْبَحْرَينِ حَاجِزاً﴾ النمل: ٦١.

قال^(٧١): «ولما كانت كل واحدة منه عظيمة مستقلةً تكرر فيها العامل في قوله (وجعل) فكانت من عطف الجمل المستقل كل واحدة منها بالامتنان، ولم يشرك في عامل واحد فيكون من عطف المفردات».

منهَج التَّحْلِيل النَّحْوِي عند أَبِي حَيَّان في «تَفْسِير البحر المِخِيط» عبد الحميد مصطفى السَّيِّد

وواضح أن أبا حيان يعتمد على قرينة نحوية، وهي تكرير العامل، في توضيح دلالة التكرير، وفي هذا، أيضاً، دلالة على الوظيفة المزدوجة التي يقوم بها التكرير، وهي الربط أولاً، والثانية وظيفة تداولية معبر عنها بامتثانه سبحانه، وهذا مما لا ينبغي إهماله، ولذا جاء قوله تعالى بعد ذلك: ﴿أَلَيْسَ مَعِ اللّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ النمل: ٦١ .

وقد تتعدّد دلالات التكرير كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا﴾ البقرة: ٣٦، ثم قال بعد ذلك: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً﴾ البقرة: ٣٨ .

قال أبو حيان^(٧٢): كَرَّرَ القَوْلَ إمَّا على سبيل التأكيد المحض؛ لأن سبب الهبوط كان أول مخالفة، فكرر تنبيهاً على ذلك، أو لاختلاف متعلقيهما؛ لأنّ الأوّل علّق به العداوة، والثاني علّق بإتيان الهدى، وإمّا لا على سبيل التأكيد، بل هما هبوطان: حقيقة الأول من الجنة إلى السماء، والثاني من السماء إلى الأرض، وضُغِفَ هذا الوجه بقوله في الهبوط الأول: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرًّا﴾ البقرة: ٣٦، ولم يحصل الاستقرار على هذا التخرّيج إلا بالهبوط الثاني، فكان ينبغي الاستقرار أن يذكر فيه، ويقول في الهبوط الثاني (منها).

٤- الربط المعنوي

من ضمن الوسائل التي اتكأ عليها أبو حيان في ترابط أجزاء النصّ بعضها ببعض ما عبّر عنه بالربط المعنوي؛ ففي قوله تعالى: (الرحمن * علم القرآن * خلق الإنسان * علمه البيان * الشمس والقمر بحسبان * والنجم والشجر يسجدان) الرحمن: ١-٦ .

قال^(٧٣): «والجمل الأوّل (أي من ١-٤) فيها ضمير يربطها بالمبتدأ، وأما في هاتين (أي الآيتين: ٥-٦) فاكتُفي بالوصل المعنوي عن الوصل اللفظي؛ إذ معلوم أن الحسبان هو حسبانُهُ وأن السجود له لا لغيره، فكأنه قيل: بحُسابه ويسجدان له. ولما أوردت هذه الجمل مورد تعديد النعم رُدُّ الكلام إلى العطف في وصل ما يُناسب وصله، والتناسب الذي بين هاتين الجملتين ظاهر؛ لأن الشمس والقمر علويان، والنجم والشجر سفليان».

مَنْهَجَ التَّحْلِيلِ النُّحْوِيِّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْخَيْطِ» عبد الحميد مصطفى السيّد

وقول أبي حيان «والتناسب» هو مصطلح يلجأ إليه المفسرون حين يجدون انقطاع الصلة بين آيةٍ وأيةٍ أو آياتٍ سابقت؛ كأن تكون الآية السابقة في القصاص، مثلاً، واللاحقة كلاماً في الوصية أو إنفاق الأموال، فعندها يخوضون في البحث عن وسائل الربط بين الآي(٧٤).

٥- التعليق

التعليق الذي نقصده، هنا، هو بيان ارتباط عناصر الكلام بعضها ببعض، أي الوقوف على شبكة العلاقات الداخلية في النصّ بالإفادة من نظرية العامل الذي يُحدّد مدى انتظام العناصر إليه؛ فيتحقّق بذلك ربط آخر الكلام بأوله. وتعدُّ هذه الوسيلة، أي التعليق، من أهم الوسائل التي اعتدّ بها أبو حيان في بيان اتساق النصّ وانسجامه.

ومن ذلك ما جاء في تحليته الآيات الكريمة:

قال تعالى: ﴿وأنه لما قام عبداً لله يدعو كادوا يكونون عليه لبداء﴾ الجن : ١٩، إلى قوله تعالى: ﴿حتى إذا رأوا ما يوعدون فسيعلمون من أضعف ناصراً وأقل عدداً﴾ الجن : ٢٤.

قال(٧٥): (حتى إذا رأوا): (حتى) هنا حرف ابتداء، أي يصلح أن يجيء بعدها جملة الابتداء والخبر، ومع ذلك فيها معنى الغاية.

ونقل عن الزمخشري قوله : قال الزمخشري(٧٦): فإن قلت بِمَ تعلق (حتى) وجعل ما بعده غاية له؟ قلت: بقوله (يكونون عليه لبداء) على أنهم يتظاهرون عليه بالعداوة، ويستضعفون أنصاره ويستقلون عددهم (حتى إذا رأوا ما يوعدون) من يوم بدر، وإظهار الله له عليهم، أو من يوم القيامة (فسيعلمون) حينئذٍ أنهم أضعف ناصراً وأقل عدداً.

قال أبو حيان: وقوله: بِمَ تعلق؟ إن عنى تعلق حرف الجر فليس بصحيح؛ لأنها حرف ابتداء، فما بعدها ليس في موضع جر، وإن عنى بالتعلق اتصال ما بعدها بما قبلها، وكون ما بعدها غاية لما قبلها فهو صحيح، والذي يظهر لي أنها غاية لما تضمنته الجملة التي قبلها، من الحكم بكيونة النار لهم، كأنه قيل: إن العاصي

مَنْهَجُ التَّحْلِيلِ التَّحْوِي عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» عَبْدَ الْحَمِيدِ مُصْطَفَى السَّيِّدِ
يُحَكِّمُ لَهُ بِكَيْنُونَةِ النَّارِ لَهُمْ، وَالْحُكْمُ بِذَلِكَ هُوَ وَعَيْدٌ (حَتَّى إِذَا رَأَوْا) مَا حُكِمَ بِكَيْنُونَتِهِ
(فَسَيَعْلَمُونَ مِنْ أَوْعَفٍ نَاصِرًا وَأَقْلَ عَدَدًا).

وَوَاضِحٌ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ وَأَبَا حَيَّانَ يَحَاكِمَانِ الْعِلَاقَاتِ بَيْنَ الْعُنَاصِرِ
فِي النَّصِّ اعْتِمَادًا عَلَى قِرَائِنِ نَحْوِيَّةٍ وَأُخْرَى مَعْنَوِيَّةٍ وَصَوْلًا إِلَى تَحْقِيقِ الْإِتْسَاقِ بَيْنَ
الْأَيِّ.

٦- التَّنَاصُ

كَثِيرًا مَا كَانَ أَبُو حَيَّانَ يَعْقِدُ مَوَازِنَةً بَيْنَ نِصُوصِ آيَاتٍ تَبْدُو مُتَشَابِهَةً فِي بَعْضِ
التَّبَدُّلَاتِ وَالصِّيغِ اللَّغْوِيَّةِ وَفَقًّا لِمَقْتَضِيَّاتِ مَقَامِيَّةٍ، وَهُوَ مَا يُعْرَفُ فِي عِلْمِ النَّقْدِ بِـ
«التَّنَاصُ». وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَذْكَرُ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي أَوْ مَفْرَدَةٌ أَوْ جُمْلَةٌ أَوْ
شَبَهَ جُمْلَةٍ فِي آيَةٍ وَحَذَفَهَا مِنْ آيَةٍ أُخْرَى مُشَابِهَةً لَهَا، مِمَّا يَوْجِبُ اخْتِلَافًا بَيْنَ
الْآيَتَيْنِ، فَتَخْتَصُّ آيَةٌ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ دُونَ الْأُخْرَى.

وَمِنْ شَوَاهِدِ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي الْآيَةِ (٥٨) مِنْ سُورَةِ الْبَقْرَةِ، وَالْآيَةِ (١٦١) مِنْ
سُورَةِ الْأَعْرَافِ قَالَ أَبُو حَيَّانَ^(٧٧): ذَكَرُوا أَنَّ فِي الْآيَةِ (٥٨) مِنْ سُورَةِ الْبَقْرَةِ
سُؤَالَاتٍ:

الأول : قَوْلُهُ هُنَا (وَإِذْ قُلْنَا) وَفِي الْأَعْرَافِ (وَإِذْ قِيلَ) وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ صَرَحَ
بِالْفَاعِلِ فِي الْبَقْرَةِ لِإِزَالَةِ الْإِبْهَامِ وَحَذَفَ فِي الْأَعْرَافِ لِلْعِلْمِ بِهِ فِي
سُورَةِ الْبَقْرَةِ.

الثاني: قَالَ هُنَا (ادْخُلُوا) وَهُنَاكَ (اسْكُنُوا) وَأَجِيبُ بِأَنَّ الدَّخُولَ مَقْدَمٌ عَلَى
السُّكْنِ فَذَكَرَ الدَّخُولَ فِي السُّورَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالسُّكْنَ فِي الْمَتَأَخَّرَةِ.

الثالث: هُنَا (خَطَايَاكُمْ) وَهُنَاكَ (خَطِيئَاتِكُمْ) وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْخَطَايَا جَمْعُ كَثْرَةٍ
فَنَاسِبٌ حَيْثُ قَرِنَ بِهِ مَا يَلِيْقُ بِجُودِهِ وَهُوَ غَفْرَانُ الْكَثِيرِ وَالْخَطِيئَاتُ
جَمْعُ قَلَّةٍ لِمَا لَمْ يَضْفَ ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ.

الرابع: ذَكَرَ هُنَا (رَغْدًا) وَهُنَاكَ حَذَفَ، وَأَجِيبُ بِالْجَوَابِ قَبْلُ.

الخامس: هُنَا قَدِمَ دُخُولُ الْبَابِ عَلَى الْقَوْلِ وَهُنَاكَ عَكْسٌ، وَأَجِيبُ أَنَّ الْوَاوَ

منهَج التَّحْلِيل النَّحْوِي عند أَبِي حَيَّان في «تَفْسِير البحر المحيطة» عبد الحميد مصطفى السَّيِّد

للجمع والمخاطبون بهذا مذنبون، فاشتغاله بحطِّ الذنب مقدّم على اشتغاله بالعبادة، فكلفوا بقول حطة أولاً ثم بالدخول، وغير مذنبين، فاشتغاله أولاً بالعبادة ثم بذكر التوبة ثانياً على سبيل هضم النفس وإزالة العجب، فلما احتمل الانقسام ذكر حكم كل واحد منهما في سورة بأيهما بدأ.

السادس: إثبات الواو في (وسنزيد) هنا وحذفها هناك، وأجيب بأنه لما تقدم أمران كان المجيء بالواو مؤذناً بأن مجموع الغفران والزيادة جزاء واحد لمجموع الأمرين، وحيث تركت أفاد توزع كل واحد من الأمرين، فالغفران في مقابلة القول والزيادة في مقابلة ادخلوا.

٧- ظواهر مختلفة

من نحو: التقديم والتأخير، والتنوع في الكلام، والحذف.

أما التقديم والتأخير فنقصد به التقديم والتأخير الأسلوبى المتصل ببنية التركيب ودلالته؛ فقد رصد أبو حيان ذلك، كغيره من المفسرين، وبين مقاصده في إطار سياقه، ومن شواهد قوله تعالى: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون﴾ الأنعام: ١٥٥ .

قال: (٧٨) (هذا) إلى القرآن، و(أنزلناه) و(مبارك) صفتان لـ (كتاب) أو خبر ثان عن (هذا) على مذهب من يجيز تعداد الأخبار وإن لم يكن في معنى خبر واحد. وكان الوصف بالإنزال أكد من الوصف بالبركة فقدّم، لأن الكلام مع من ينكر رسالة الرسول -صلى الله عليه وسلم- وينكر إنزال الكتب الإلهية، وكونه مباركاً عليهم هو وصف حاصل لهم منه متراخ عن الإنزال؛ فلذلك تأخر الوصف بالبركة وتقدم الوصف بالإنزال.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم﴾ البقرة: ١٣٦ .

قال أبو حيان (٧٩): وابتدئ أولاً بالإيمان بالله؛ لأن ذلك أصل الشرائع، وقدم

مَنْهَجُ التَّحْلِيلِ التَّحْوِي عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» عَبْدَ الْحَمِيدِ مُصْطَفَى السَّيِّدِ

(وما أنزل إلينا) وإن كان متأخراً في الإنزال عما بعده لأنه أولى بالذكر؛ لأنَّ الناس بعد بعثة محمد، صلى الله عليه وسلم، مدعوون إلى الإيمان بما أنزل إليه جُمْلَةً وتفصيلاً، وقدم (وما أنزل إلى إبراهيم) على (وما أوتي موسى وعيسى) للتقدم في الزمان أولاً؛ لأنَّ المنزل على موسى ومن ذكر معه هو المنزل إلى إبراهيم، إذ هم داخلون تحت شريعته.

وواضح مما تقدم أن أبا حيان يَعْتَدُّ بالسياق الخارجي في توجيه التركيب بقصد تبيين انسجامه واتساقه، وهو بعد «تداولي» كما ترى.

وأما التنوع في الكلام ونقصد به تنوع الصيغ أو تقارُضها أو تناوبها في الأداء، نحو أن يُؤْتَى بصيغة المضارع بدلاً من الماضي، أو بالجملة الاسمية بدلاً من الفعلية أو بالفعل بدلاً من اسم الفاعل، وكل أولئك إنما يكون لحاجات مقامية، ليتحقق بذلك التواءم بين النصِّ وسياقه الخارجي ومقتضياته التداولية، ومن الشواهد التي رصدها أبو حيان وهي كثيرة جداً، ما جاء في تفسيره الآية السابقة (الآية ١٣٦ من سورة البقرة) قال^(٨٠): وجاء (وما أنزل إلينا) وجاء (وما أوتي موسى وعيسى) تنويحاً في الكلام وتصرفاً في ألفاظه، وإنَّ كان المعنى واحداً؛ إذ لو كان بلفظ الإيتاء أو بلفظ الإنزال لما كان فيه حلاوة التنوع في الألفاظ.

وما جاء في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمَواتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾ البقرة: ٢٨ .

قال أبو حيان^(٨١): وأتى بصيغة (تكفرون) مضارعاً ولم يأت به ماضياً وإن كان الكفر قد وقع منهم؛ لأنَّ الذي أنكر أو تعجَّب منه الدوام على ذلك، والمضارع هو المشعر به، ولئلا يكون ذلك توبيخاً لمن وقع منه الكفر ثم آمنَ إذ لو جاء: كيف كفرتم.

وأما الحذف فيقصد به الحذف الأسلوبى أيضاً، أو غير الصناعي، على حدِّ تعبير ابن هشام الأنصاري^(٨٢)، وذلك نحو ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ البقرة: ٧ .

قال أبو حيان^(٨٣): ومن الحذف في الآية:

- (إن الذين كفروا) أي: إن القوم الذين كفروا بالله وبك وبما جنت به.

- (لا يؤمنون): لا يؤمنون بالله وبما خبرتهم به عنه.

- (ختم الله على قلوبهم): فلا تعي وعلى أسماعهم فلا تصغي.

- (ولهم عذاب عظيم): أي ولهم يوم القيامة عذاب عظيم دائم.

وقوله تعالى: ﴿ورفعنا فوقكم الطور خذوا ما آتيناكم بقوة﴾ البقرة: ٦٣ .

قال^(٨٤): (خذوا ما آتيناكم) هو على إضمار قول، أي: وقلنا لكم: خذوا ما

آتيناكم... وقوله تعالى ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ البقرة: ٢٨٦ .

قال^(٨٥): هذا على إضمار القول، أي: قولوا في دعائكم: ربنا لا تؤاخذنا،

والدعاء مخ العبادة؛ إذ الداعي يشاهد نفسه في مقام الحاجة والذلة والافتقار،

ويشاهد ربه بعين الاستغناء والإفضال.

هذه أهم الوسائل التي لجأ إليها أبو حيان في إبراز انسجام النص واتساقه،

وهي في تقديرنا، تصلح أن تكون مدخلاً لدراسة أشمل تُعني بلسانيات النص أو

نحو النص. فقد شملت هذه الوسائل مستويات مختلفة، تمثلت في:

١- المستوى النحوي: العطف، والإحالة (الضمائر وأسماء الإشارة)، التعليق.

٢- المستوى المعجمي: التكرير.

٣- المستوى الدلالي: تقسيم النص إلى طوائف وذكر المناسبة بينها، وسائل

الربط المعنوي.

٤- المستوى التداولي: السياق الخارجي، التناس، وظواهر مختلفة.

خاتمة

وهكذا يخلص هذا البحث، في إطار اهتمامه، إلى جملة من الأمور، أهمها:

- كشف البحث عن سمات أبي حيان المنهجية في تحليله، من خلال الأصول

والضوابط التي أقام عليها تشكُّل الوجه النحوي عنده، مفيداً من اطلاعه

الواسع وثقافته الموسوعية؛ فقد غلب عليه حُبُّ استقصاء الظاهرة التي

يعالجها، ويتجلى ذلك في تتبعه الدقيق للوجه الإعرابي؛ وصولاً إلى رأي يرتضيه : ترجيحاً أو اختياراً أو رداً أو تضعيفاً.

- أبان البحث عن أن المعنى وقضاياها من أكثر الضوابط حضوراً عند أبي حيان في تحليله، إلى جانب ضوابط أخرى؛ وفي هذا دليل على فهمه لوظيفة النُّحُو من أنه ليس مجرد قواعد لضبط حركات الإعراب أو بناء الجملة؛ ولذا نراه يحمل إعراب القرآن الكريم على أفصح الوجوه وأحسنها، ولا يحمله على الشاذِّ والقليل والنادر، وهو يصدُر في هذا عن نزعتة الظاهرية التي تأخذ بظاهر النصِّ، ولا يصير إلى التأويل أو الإضمار أو الحذف أو التقديم والتأخير، مع إمكان حمل الشيء على ظاهره، وكان يعد مخالفة ذلك تكلفاً وتمحلاً في معالجة الظاهرة النحوية.

- أبرز البحث جانباً مهماً من نظر أبي حيان تجاوز فيه حدود النصِّ الذاتية إلى محيطه الخارجي، فننظر، إلى جانب عنايته بفهم معاني القرآن الكريم وإعجازه، في انساق نصِّه وتأخذ آياته وسوره، فسجل أهم الوسائل التي كان يستعين بها أبو حيان في إبراز هذه الانساق، مما يصلح مدخلاً لنحو النصِّ. وقد رصد الفصل هذه الوسائل وصنفها في مستويات أربعة هي: المستوى النحوي والمعجمي والدلالي والتداولي.

ويمكن القول: إن منهجَ أبي حيان في الكتاب وقدرته على المناقشة والحوار والتحليل وطرائقه وآراءه المبتوثة فيه - تُفضي إلى الجزم بأنه وقَّف على كثير من خصائص الظاهرة اللغوية، وإن الانتفاع بهذه الأنظار، التي أظهرها البحث، والتهدّي بكثير من التحليلات يوصل إلى أصولٍ ومبادئٍ نافعة في التحليل النحوي.

«والله الموفق»

الهوامش

١. أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان، (٧٤٥هـ - ١٣٤٤م) التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، ج٨، دار الكتاب الإسلامي، ط(٢)، القاهرة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م: ج ٣ ص ١٥٧ سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد: البحر، وانظر أيضاً: البحر: ٣١٨/٢، ٣٦٢، ٤٧١/٤، ٢٧١/٤.

٢. انظر: السمين، أحمد بن يوسف الحلبي، (٧٥٦هـ، ١٣٥٤)، الدر المصون في علوم الكتاب

مَنْهَجُ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْغَيْطِ» عبد الحميد مصطفى السيّد

المكون، ١١ ج، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط(١)، دمشق، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، سيشار لهذا المصدر فيما بعد: السمين، الدر.

٣. السابق نفسه، مقدمة المحقق : ٤٦/١.

٤. انظر في تفصيل ذلك: الحديثي، خديجة، أبو حيان النحوي: ص ٣٨٧ - ٣٩٠.

٥. انظر على التوالي : ٣٠٨/١، ٣٥٣، ٢٩/٢، ٦٣، ٢٥٢، ١٧/٣، ٢٠/٤، ٥٩، ٣٢٤/٢.

٦. السابق ٥٨/١.

٧. السابق ١٧٩/١: وانظر ٤٠٤/١، ٦٣/٢، ٦٥/٢، ١٧/٣.

٨. السابق ٧٢/٤.

٩. السابق : ٦٩/٤ - ٧٠.

١٠. السابق ٣٢٥-٣٢٦/٢.

١١. السابق : ٣٥٨/١.

١٢. السابق ٢٩٨/٣، وانظر ١٦٦-١٦٧/٣، ٤٩٢/٨.

١٣. السابق ٣٨٧/٢.

١٤. السابق ٣٢٧/٢.

١٥. السابق ١٨٠/١.

١٦. السابق ٢٨٢-٢٨٣/١.

١٧. جمع الباحث بدر ناصر البدر اختيارات أبي حيان في البحر المحيط، ودرسها دراسة وأفية في كتابه: «اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط» طبعة مكتبة الرشد، ط(١) الرياض، (د.ت).

١٨. انظر في تفصيل المسألة : البحر: ٢٢٩-٢٣٠/٤.

١٩. السابق ٣٠٧/٥.

٢٠. السابق ١٥/١.

٢١. انظر الموضوعين: السابق ٧٨/١، ٧٢١/١.

٢٢. انظر : البحر ١١٥/١، ٣١٧/٣، ٧٤/٤، ٣٥٥/٦.

٢٣. والقراءة المتواترة هي قراءة: (ليس البرُّ أن تولوا) البقرة: ١٧٧ بنصب (البرِّ) انظر: البحر: ٣/٢.

٢٤. السابق ٢٩٠/١.

٢٥. السابق ٢٠٦/٥. ولم أهدئ إلى قائل البيت.

٢٦. السابق ١٩٢-١٩٣/٤.

٢٧. الحديثي، أبو حيان النحوي: ص ٤١٤.
٢٨. انظر البحر: ١٤٧/٢-١٤٨.
٢٩. انظر السابق: ١٣٧/٢-١٣٨.
٣٠. انظر: الجاسم، محمود، أوجه التحليل النحوي عند الزمخشري وأبي حيان وابن هشام، رسالة دكتوراة، جامعة حلب، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ص ٢٥٤.
٣١. انظر : البحر: ٦٤/١، ٢٨٩/٢.
٣٢. السابق ٩٨-٩٩.
٣٣. انظر السابق ١٠٧/٣، ١٣٦.
٣٤. انظر في شيءٍ من هذا: الجاسم، تعدّد أوجه التحليل: ص ٢٠٢.
٣٥. البحر ٤١/١.
٣٦. السابق : ٢٤١-٢٤٢. وانظر: ٦٣-٦٤، ١٢٣، ٣٢٤، ١٩٧/٢، ٣١٢، ٢٩٣/٣، ١٣٨/٤، ٤٣٤، ٦٠/٥، ٢٥٣/٨.
٣٧. السابق : ٥٤/١.
٣٨. السابق ٢١٦-٢١٧.
٣٩. ومظاهر العدول عن الأصل تتعدّد وتتنوّع فقد يكون في: البنية الصرفية، بما يطراً عليها من تعريف أو تنكير أو نقلٍ بنيابَةٍ أو تضمين، أو في الرتبة، بما يحدث فيها من تقديم وتأخير، أو في النظم، بما يحدث فيه من حذف أو زيادة أو اعتراض.
٤٠. البحر : ٩٧/٢-٩٨.
٤١. السابق ٢٥٦/٢.
٤٢. السابق: ١١٦/٣.
٤٣. السابق نفسه والصفحة نفسها.
٤٤. السابق: ٣٥١/١.
٤٥. الزمخشري، جارالله محمود بن عمر (٥٣٨هـ، ١١٤٣م) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ٤ج، رتبه وصححه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، (١)، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، ج ٣ ص ١٦٤، سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد، الزمخشري، الكشاف.
٤٦. ابن عطية، (٥٤١هـ/١١٤٦م) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ١١ج، المغرب، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، ج ١١، ص ٢١٥، سيشار لهذا المصدر: ابن عطية، المحرر ١١/٢١٥.
٤٧. سيبويه، عمرو بن عثمان، (١٨٠هـ، ٧٩٦م)، كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، ٥ج،

مَنْهَجُ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ فِي «تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْخِطِّ» عبد الحميد مصطفى السيّد

مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣)، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ج ١ ص ٤٢٤، سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد: سيوييه، الكتاب.

٤٨. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (٢٠٧هـ، ٨٢١م) معاني القرآن، ج٣، تحقيق عبدالحليم النجار وزميله، مصر، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م، ج١، ص ٢٢٩، سيشار لهذا المصدر: الفراء، معاني.

٤٩. انظر في المسألة: البحر ٦/٣٨٦.

٥٠. انظر مثلاً ١/٩٤، ٣٨١/٢، ٨٨/٢، ٤٠٥، ٣/٣٦٤، ٤/٤٦٧، ٥/٤١٤.

٥١. السابق ٤/٢٩١.

٥٢. السابق نفسه والصفحة نفسها. وانظر هذه المواضع ١/١٢٠، ٣٠٨، ٢/٢٥٦، ٧/٤٩٣.

٥٣. الحديثي، أبو حيان النحوي: ص ٣٧٨.

٥٤. انظر في هذه المسائل على التوالي: البحر: (٦/٣٤٤)، (٤/٢٥٠، ٣/٥٠٤، ٢/٣١٨، ٨/٦)،

(٦٧/٣٧٦، ٥/٣٦٣، ٨/١٤٠، ٦/٤٧٠، ٢/٤٠٣)، (٦/٣٦٦، ١٧/٥١٧، ٢/٤٧٦، ٨/١٠٣ ...)،

(٨/٢٧٣، ٣٢٦، ٢/٤٨)، (١/١٨٥، ٢٨٧، ٥/٣٢٤، ٦/٣٩٦)، (١/١٢٨، ٢/١٨٧، ٣/٧٧،

٨/١٢٦)، (٤/٢١١-٢١٢، ٨/٣٣٩، ٧/٢٠٤، ٦/٢٢٦).

٥٥. انظر: الجاسم، تعدّد أوجه التحليل النحوي: ص ١٩٧-١٩٩، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٩٣.

٥٦. انظر: البدر، اختيارات أبي حيان النحوية: ص ٧٣٢ - ٧٣٣.

٥٧. البحر ١/٤.

٥٨. السابق ١/١٣-١٤.

٥٩. وقد أفرده بمصنفات كثيرة، منها: «البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن» لأبي جعفر بن الزبير، شيخ أبي حيان، و«تناسق الدرر في تناسب السور» للسيوطي.

٦٠. السابق: ٤/٥٥.

٦١. السابق: ١/٤١٢.

٦٢. الزمخشري، الكشاف: ١/١٩٥.

٦٣. انظر المواضع التالية من البحر شاهداً على ما سبق ذكره من عود الضمير: ١/١٨٥، ٢/٥،

٨/٣٤٢، ٣/٤٠٥، ٣/١٩٩، ٤/١٠٧، ٢/٢٢٢، ٢/٣٢٤، ٨/٢٦٨، ٤/٢٠٧.

٦٤. السابق: ٨/٣٤٢.

٦٥. السابق: ٦/٢٤١.

٦٦. السابق: ١/٣١٥.

٦٧. السابق: ٤/١٣٨.

٦٨. السابق: ١/٣٥-٣٦.

٦٩. انظر السابق ١/٣١٥، ٤/١٦٧.
٧٠. السابق: ١/٤٣.
٧١. السابق: ٧/٩٠.
٧٢. السابق: ١/١٦٧.
٧٣. السابق: ٨/١٨٩ وانظر في نظير هذا: ٨/١٢-١٣.
٧٤. انظر: خطابي، محمد، لسانيات النص- مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط(١)، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٨٩. وانظر شواهد ذلك في البحر: ٢/١٦، ٢/٦٣، ١/٩٣-٩٤، ٥/٢٠٩.
٧٥. البحر: ٨/٣٥٥-٣٥٤.
٧٦. الزمخشري، الكشاف: ٤/٦١٩.
٧٧. البحر: ١/٢٢٥-٢٢٦، وكرر أبو حيان ذلك في: ٤/٤٠٨. وانظر في شواهد التناص: البحر ١/٢٢٨، ٣٠٨، ٣٧٠، ٤٢٣، ٥١/٢، ١٦٦، ٢٥١، ٤٠٨، ٤١٤.
٧٨. السابق: ٤/٢٥٦.
٧٩. السابق: ١/٤٠٨.
٨٠. السابق نفسه والصفحة نفسها.
٨١. السابق: ١/١٣٠. وانظر هذه المواضع: البحر، ١/٣٠، ٤٢، ٦٧، ٦٩، ٣١٣، ٢/٢١٦، ٣/١٢، ٤/٤٢، ٦/٤٠٧، ٧/١٤٦-١٤٧.
٨٢. انظر: ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري، (٧٦١هـ/١٣٥٩م) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، راجعه سعيد الأفغاني، ١، ج، دار الفكر، بيروت، ط(١)، ١٩٨٥م، ص ٨٤٣.
٨٣. البحر: ١/٥٠.
٨٤. السابق: ١/٢٤٣.
٨٥. السابق: ٢/٣٦٧.